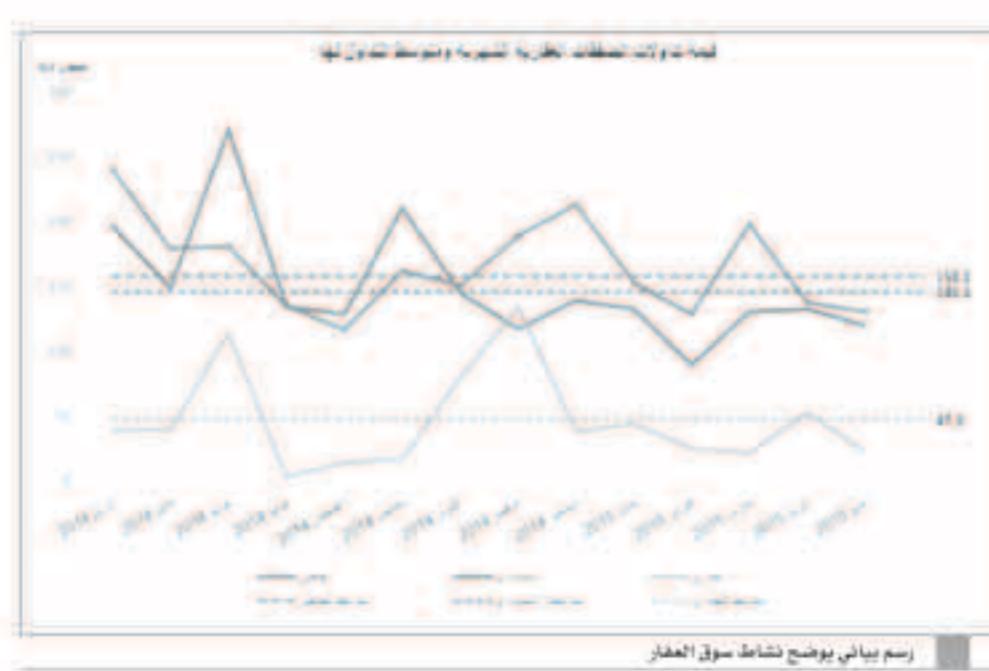


رغم وجود حالات استثنائية مثل السيولة العالية والمؤقتة لـ «وربة» و«فيفا» و«ميزان»

«الشال»: أهداف الإدراج تتآكل للسوق الكويتي مع استمرار انحسار الثقة



رسم بياني يوضح نشاط سوق العقارات

		2014-01-31	2015-01-31	
%	ل.ج.	(ل.ج. ملايين)	(ل.ج. ملايين)	
١	٤٤٣,٣٣٦	٢,٣٢٩,١٢٨	٢,٧٧٢,٦٥٩	متوسط الاموال
٢	٣٠٢,٤	٤٠٢,٩٨٧	٢,٥٦٢,٣٦٦	متوسط المقتنيات
٣	٣,٤٢٢	٤٧,٤٣٧	٢٩٣,٩٣٩	متوسط ائتمانات العملاء - متساوي
٤	١٤٦,٦	٣,٣٢٨	١٨,٣٢٧	متوسط ائتمانات الموردين - متساوي
٥	٥٤٣	٧٣١	٨,٣٣٠	متوسط الموارد المتاحة - متساوي
٦	٣١١,٩	٣٣٢	٣,٤٧٩	متوسط
٧	٧٤٨	٩٨	١٤٦	متوسط
٨	٤٢٩,٣	٣,٣٤٩	٣,٦٩٣	متوسط ارباح
متوسط				
٩		%	%	النسبة على مجمل الاموال
١٠		٩٤,٣	٩٤,٣	النسبة على مجمل حقوق الملكية - متساوية
١١		٩٤,٣	٩٤,٣	النسبة على مجمل رأس المال
١٢		٩٤,٣	٩٤,٣	رواجة سهم مرتدة (%)
١٣	٤٤٣,٣٣٦	(%)	(%)	نسبة رأس المال (%)
		٤٦٣	٤٦٣	متحفظات غير رجوعية (%)
		٤٦٣	٤٦٣	متحفظات اخر على اقتصاد مترتب (%)

نداً ره 1.7 مليون دينار عن الفترة ذاتها من عام 2014

مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2014، حين يبلغ نحو 1.573 مليون دينار كويتي (67.5% من إجمالي الأصول)، وارتفعت حصة البنك الموقبة من التمويل من نحو 2% في عام 2009 إلى نحو 6% حالياً. وارتفع، أيضاً، نقد مستحق من البنك، بنحو 47.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 17.9%، وصولاً إلى نحو 310.8 مليون دينار كويتي (11.2% من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 263.6 مليون دينار كويتي (10% من إجمالي الأصول)، في نهاية عام 2014. وارتفع بنحو 56.1% أو نحو 111.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 199.1 مليون دينار كويتي (8.5% من إجمالي الأصول)، للفترة نفسها للعام 2014.

نفريغ قطاع النفط، من بنك كويتي بـ 5.7 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2014. وبعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3 مليون دينار كويتي، أي نحو 16.6% حين بلغت نحو 21.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 18.2 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2014. وهي النماصيل، تغيرت نسبته 29.3%، مقارنة بـ 5.7 مليون دينار كويتي، وذلك جريراً لنقل دياراً على حاضر ومستقبل البلد من وقائع الفساد إن صدقت، ومجرد مكافحة الوزير باعطائه السلطة من خلال الفيلية، سوف يبدأها بإيدال المهارات في القطاع بالولايات. وقرار مجلس الوزراء دعوة صرحة لكل من يحترم مهنته وكرامته في القطاع يأخذ المبادرة بمحاربتة قبل أن يأتي دور إقصائه أو نقله أو تجميده بعد تشويه سمعته.

ذكرنا في فقرة من تقرير سابق لنا، بأن ما يحدث في قطاع النفط خارى التقىدين على الجبهة أخرى يعتقدون أن في التغيير ففع سياسي واستبدال لسيطرة سبل لصالح قabil السياسي آخر، ذلك في حصلته تغير لما تبقى منهنية للقطاع النفطي.

وزير النفط، وهو عضو في حكومة الكويتية، يقول علينا مسرحية، وتصاً بانه «لن يرفع به لتقليل أيديهم ممدودة ترتع من قطاع النفطي وتكتده الخسائر المالية، مبيناً أن على هؤلاء أن يعوا أيديهم وينأون بمصالحهم شريان قوت الشعب وموارد وولة، وأنت تمنع وترفع كل بد

ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 2.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 17.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بـنحو 15.5 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام السابق. وارتفاع بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بـنحو 1.2 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند حصة في تنالج شركات زمالة بـنحو 477 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 238 ألف دينار كويتي، مقارنة بـنحو 715 ألف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ تشير إليناً إلى أن المجموع الكلي للإيرادات التشغيلية بلغت 126.8 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 2.474 مليون دينار كويتي، بعد أن كانت 2.347 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2014. وهذه الأرقام سلوكون أكبر لو قارناها إجمالياً بالمطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سبقت 421.6 مليون دينار كويتي، أو بنسبة ارتفاع 20.5% حين بلغ انتداب نحو 2.052 مليون دينار كويتي، وبذلك تسبّب نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى الودائع نحو 78.2%، بعد أن كانت نحو 77.9% خلال الفترة ذاتها من عام 2014.

خاطئٌ من حيث التوفيق ومن حيث المبدأ، وقطاع النقط يفشل كل مشروعات التنمية، ظل هو الخضر الذي يضمن حياة البلد، والقرار هنا لا بد وأن يكون قاطعاً، وهو، إما إثبات الوزير لإتهاماته بالفساد المروء بالكشف عن من يرتكب فيه ويسبب له الخسائر والخسائر، ومن ثم إطلاق هذه الإصلاح القطاعي، أو فشله في إثباتها وتحمل المسؤولية السياسية، أي مغادرة محبته.

نتائج بند بويان - الرابع الأول 2015

أعلن بند بويان مشاركة بالفاسد، للربع الأول من العام الحالي، والمنتسبة في 31 مارس 2015، وهي تشير إلى أن المبلغ حق

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحمولة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2014. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخالص (ROE) إلى 8.5%، نحو 10%، مقارنة بـ نحو 8.5%، وجاء العائد على رأس المال البانك،

دييار كويتي، وصولاً إلى نحو 9.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 8.8 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2014، وبنسبة بلغت نحو 8.1%. حيث ارتفعت جميع بنود المصرفات التشغيلية مثل، تكاليف موظفين، ومصروفات عمومية وإدارية، واستهلاك. وبلقت نسبة إجمالي

أرباحاً -بعد خصم الضرائب-، بلقت نحو 7.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.7 مليون دينار كويتي، من السوق الذي يؤدي إلى

النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة
الإيرادات التشغيلية إلى إجمالي المصروفات التشغيلية	44.8%	الإيرادات	254.3
بعد أن كانت تحو	48.3%	خلال	426.2
الفترة ذاتها من عام 2014.		وارتفع	407.2
مخصص انخفاض القيمة بتحو			127.4
552 ألف دينار كويتي، وصولاً	0.8	488.0	
إلى نحو 4 مليون دينار كويتي.	1.0	230.3	
مقارنة بنحو 3.5 مليون دينار	0.9	161.1	
كويتي، أي بنسبة ارتفاع قارب	11.7	140.9	
15.9%.	11.7	82.0	
وبلغت نسبة اقتطاع	401.6		
أعباء المخصصات من الأرباح نحو	425.4		
37.8%.	1.00		
بعد أن كانت تحو			
35%.			
ناتجة ارتفاع ربحية السهم بتحو			
46.2 مرة مقارنة مع			
هذا نفس العام.			

٢٩.٧	٣٥.٥	٠.٩	٩٥.١
٣١.٨	١٤٩.٩	٠.٨	١٤٧.٦
٣٠.٢	١١٦.٥	٠.٥	١١٤.٩
٣٣	٢٥٣.٩	٣.٣	٢٥٣.٧
٣٥.٦	٢٧٤.٦	٣.٥	٢٧٣.٨
٣٦.٢	٣٤١.٢	٣.٢	٣٣٩.٣
(١٢.٥)	٢٣٦.٧	٠.٨	١٨٩.٧
(١٢.٦)	١٦٩.٩	(٢.٣)	١٢٩.٧
(٣.٨)	٦٥٩.٩	(٣.٤)	٥٣٧.٨
(٤.٢)	١٠٩.٨	٠.٥	١١٤.٧
(٢٩.١)	٢٩٧.٨	(١.٦)	٢٧٧.٨
٠.٠	٧٢.١	٠.٥	٧٢.١
(١١.٣)	٢٣٩.٧	(١.٦)	١٩٨.٤
٤.١	٦١٦.٢	٢.٣	٦٢٧.٧
٥.٦	٣٣٧.٩	٣.٩	٣٣٣.٩
٦.٣	٣٣٧.٩	٣.٩	٣٣٣.٩

أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر التكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام أيضاً، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 422.3 نقطة وبانخفاض يبلغ قدره 0.1 نقطة، أي ما يعادل 0.02% عن الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 21.7 نقطة، أي ما يعادل 4.9% عن إقبال نهاية عام 2014.	كويتي ونسبة 19%. عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2014، حين بلغ 2.329 مليار دينار كويتي، وارتفع بــ 700 ملايين إسلامية للعملاء، بما قيمته 99.5 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 5.5%. وصولاً إلى نحو 1.905 مليار دينار كويتي (68.7%) من إجمالي الأصول، مقارنة بنحو 1.805 مليار دينار كويتي (68.2%) من إجمالي الأصول، في نهاية عام 2014، وارتفع بنحو 331.3، أي نحو 21.1%.
19.1	919.7
18.9	238.0
18.8	1.074.4
18.2	121.7
18.5	76.7
12.2	63.0
2.1	2.759.3
1.8	932.7
1.8	271.7
12.5	387.1
12.6	730.2
(6.7)	249.2
(4.9)	444.0

بنك بوببيان يحقق أرباحاً بلغت 7.4 مليون دينار وبارتفاع

أي بما نسبته 25.9%. وشمل الانخفاض نشاط السكن الخاص بتحو 27.1% - ونشاط السكن الاستثماري بتحو 19.7% - والنشاط التجاري بنسبة بلغت نحو 43.6%.

قطاع النفط

وقطاع النفط هو خط الدفاع الأخير عن البلد في حاضرها ومستقبلها، وبالامس قرر مجلس الوزراء زيادة عدد اعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية من 9 اعضاء إلى 16 عضواً، ولا يناس لو جاء ذلك القرار في ظروف عادية ونتائج دراسة وتحليل أثبت حاجة مجلس الإدارة ولجانه إلى عدد أكبر يلخصاصات أكثر، ولكن، أن يأتي هذا القرار استشهاداً بمقوله «لا يموت الذئب ولا تفني القلم»، من المؤكد أنه قرار يائس ونتيجته الحتمية هي أن يموت الذئب وتفنى القلم.

القضية ياختصار شدید، هناك وزير في الحكومة يريد التغيير الإداري الجوهري في كل قطاع النفط بدءاً من أعلى سلطة فيه، وهناك مقاومة شرسه من قادات تنفيذية رئيسية في قطاع النفط مخالفة لوجهات الوزير من حيث البدا، موقف الوزير ينما على تهم فساد في غابة الخطورة عندما أعلن رسماً بأن هناك من ارتكبوا فرائضهم من الخصوم ومن يملكون أوكراراً ومخابرات ومصالح عائمة عندما أعلن عن ثواباته في التغيير، وأنه

الشهر ادنى بما نسبته 18.1% مقارنة بمععدل 12 شهراً، ويبلغ عدد سبقات 147 صفقه وهو نفس عدد سبقات شهر ابريل الفائت، وبذلك بلغ معدل الصفقه الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 814.4 ألف دينار كويتي.

وانخفضت، قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 22.5 مليون دينار كويتي أي انخفاض بتحو 57.8% - مقارنة مع ابريل 2015، حيث بلغت نحو 53.3 مليون دينار كويتي، وانخفضت حصته من جملة قيمة تداولات العقارية إلى نحو 8.1% مقارنة بما نسبته 16.3% في ابريل 2015. وببلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 47.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته 52.5% - مقارنة بمنوسط 12 شهراً، وانخفض عدد سبقاته إلى 5 صفقات مقارنة بـ 20 صفقه في ابريل 2015، وبذلك بلغ معدل الصفقه الواحدة لنشاط التجاري نحو 4.5 مليون دينار كويتي، وببلغت قيمة تداولات نشاط المخازن نحو 3.6 مليون دينار كويتي موزعة على صفقتين.

وعند مقارنة تداولات شهر مايو 2015 بمتلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (مايو 2014)، نلاحظ انخفاضاً في سبولة السوق انخفاضاً، إلا انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 372.9 مليون دينار كويتي إلى

وهو عمل محترف يحتاج إلى بدالة صحيبة، وليس من ضمن أهداف البدالة الصحيبة رفع الأسعار على المدى القصير، فلا هي مهمة الجهات المنفذة والمنفذة، ولا هي ضمن مهام السياسيين أو السياسة العامة، فالبيان والمشرعي بيان؛ ولا يجوز التدخل لتفعيل إياها منها على حساب الآخر، البدالة الصحيحة بعد تحديد هيئة أسواق المال والبورصة بعيداً عن الصراع السياسي والمصلحي، هي في تحديد وقت لتقديم رؤية كل منها تشرح كيفية استعادة وبناء الثقة في تداولات السوق.

سوق العقار المحلي - مايو 2015

نشر آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - (بعد استثناء كل من النشاط الحرفي والمواقد والشريط الساخلي) إلى انخفاض في سبولة سوق العقار، خلال مايو 2015، مقارنة بسبولة ابريل 2015، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 276.4 مليون دينار كويتي، وهي قيمة ادنى بما نسبته 15.3% - عن مثيلتها في ابريل 2015، البالغة نحو 326.2 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت بما نسبته 25.9% - مقارنة مع تداولات مايو 2014.

وتوزعت تداولات مايو 2015 ما بين نحو 260.3 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 16.1 مليون دينار كويتي، وكالات. في

■ تداولات نشاط السكن الاستثماري تنخفض في مايو الماضي الى نحو 119.7 مليون دينار أي بانخفاض 9.9% مقارنة مع ابريل 2015

أوضح تقرير «الشال» الأخير أن أهم مبررات الإدراج تتحصّر في تحقيق ثلاثة أهداف، الهدف الأول هو سهولة سهم الشركة بما يوفر مخرجاً دائماً للراغب في البيع، أما لغرض استثماري أو حاجة إلى سيولة، وفرصة مستمرة للراغب في الشراء من أجل الاستثمار، الثاني الأهداف سهولة حصول الشركة على تمويل -مثل الاقتراض أو إصدار سندات ودسكوك أو زيادة رأس المال..، الثالث، فالشركات المرادحة تتمنى بدرجة عالية من الشفافية وغزارة المعلومات المنشورة عنها، كما أنها تخضع لرقابة تضمن إلى حد كبير سلامة تلك المعلومات، ولشركة قيمة معلومة يمكن استخدامها لقياس قوتها وسلامتها ومدى سيولتها، وبالتالي الأهداف هو قدرة مساهميها أيضاً على رهن أسهمهم لورغوا في الحصول على تمويل، وذلك يزيد من شهية المستثمرين لملمكتها وهو هدف داعم لسيولتها، وتشير معلومات التداول لعام 2014 إلى أنه كان في بورصة الكويت 193 شركة مردجة، وهو عدد يساوي 4.5% ضعف عدد شركات السوق القطري، و3.3% ضعف عدد شركات سوق دبي و3% ضعف عدد شركات سوق أبوظبي، والأسواق الثلاثة ضمن مؤشر «ورغان ستانلي»، ولكن سيولة السوق الكويتي في عام 2014 بلغت 39.6% من سيولة السوق القطري، و20.8% من سيولة سوق دبي، و54.8% من سيولة سوق أبوظبي، وانخفاض مستوى السيولة للصاحب لارتفاع عدد شركات السوق الكويتي، يعني أن مصايب الشركة الواحدة من سيولة السوق أقل في السوق الكويتي من تلك الأسواق وبفارق أكبر، وهو ما ذكرناه في تقرير سابق.

وفي الشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، انخفضت سيولة السوق الكويتي مقاسة بقيمة التداول اليومي بنحو 19.7% عن معدل سيولة عام 2014، ولازال عدد الشركات المردجة في السوق الكويتي غير إذ بلغ 191 شركة، مما يعني أن نصيب كل شركة من السيولة انخفض بالملوّسط بنسبية قريبة من تلك النسبة، وفي الشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، لم يتعد نصيب 96 شركة أو نحو 50.3% من عدد الشركات المدرجة أكثر من 2.1% من سيولة السوق، أي ينحصّ من السيولة بحدود 453 ألف دينار كويتي لكل شركة، الواقع أن 71 شركة وتمثل ما نسبته 37.2% من عدد الشركات المردجة، لم تحظى سوى 0.7% من سيولة السوق وينحصّ من السيولة بحدود 204 ألف دينار كويتي فقط لكل شركة، لقد أصبح السوق الكويتي أشبه بطازة محملة باوزان زائدة -عدد الشركات- وتعجز عن الإقلاع لأن المدرج قصير -سيولة السوق-، ولا يمكنها بذلك الحمولة والمسافة المتاحة من يلوغ السرعة الالزامية للبدء بالإقلاع، لذلك فشلت كل محاولات الإقلاع منذ آزمة عام 2008، ومع كل محاولة إقلاع فاشلة، تناكل أحشاء من حافة المدرج.

ورغم أن هناك حالات استثنائية مثل السيولة العالمية والموقنة -«وريه» و«فيطا» و«ميران»، إلا أن أهداف الإدراج تناكلي لتلك السوق مع استمرار إنحسار النّقمة بعد كل محاولة إقلاع فاشلة، وعلىه، لا بد من التفكير جدياً بالتصريف ببعض المحونة وإطالة المدرج.